

## عنوان المحاضرة: مفهوم الفساد وأنواعه

أولاً: مفهوم الفساد

### 01- لغة

أصل الفساد لغة من الفعل فسد، يفسد، وفسد فسادا فهو فاسد، فيقال تفسد القوم بمعنى قطعوا الأرحام والمفسدة خلاف المصلحة، ويطلق لفظ الفساد على التلف والعطب والاضطراب والقحط.

فالفساد هو الخروج عن الاعتدال وضده الصلاح، ويستعمل ذلك في النفس والبدن والأشياء الخارجة عن الاستقامة.

ولا يختلف المعنى في اللغة الفرنسية، فجاء للدلالة عن تشويه الحقيقة، تحريف الحثيات، الجور والظلم والاضطهاد والتدمير والخراب، ويعني أيضا اختراق القوانين ...

أما في اللغة الإنجليزية فهو متعدد الاستعمال، فهو مشتق من الفعل اللاتيني (Rumpere) الذي يعني كسر شيء ما قد يكون المكسر ذا مدلول مادي أو أخلاقي أو اجتماعي أو قاعدة إدارية، ويرتبط الكسر بالحصول على كسب مادي، ويعني أيضا تضييع أمانة بسبب استعمال الرشوة.

وفي قاموس أكسفورد يقصد بالفساد تدهور القيم الأخلاقية في المجتمع أو لدى الفرد.

### 02- اصطلاحا

جاء الفساد في القرآن الكريم بمختلف التصريفات خمسين مرة، أما الفعل فذكر في ثمانية عشر موضعا، وسنعرض بعضها منها، ففي قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ. (سورة البقرة- الآية 30 )

وقال تعالى: ﴿ وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ. (سورة البقرة- الآية 205 )

أي: هو أعوج المقال، سيئ الفعال، فذلك قوله، وهذا فعله: كلامه كذب، واعتقاده فاسد، وأفعاله قبيحة. وقال تعالى: وَقَالَ الْمَلَأُ مِنْ قَوْمِ فِرْعَوْنَ أَنْتَدُرُ مُوسَى وَقَوْمَهُ لِيُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَيَذُرِكَ وَآلِهَتِكَ ۚ قَالَ سُنُقِلْتُمْ أَبْنَاءَهُمْ وَنَسْتَحْيِي نِسَاءَهُمْ وَإِنَّا فَوْقَهُمْ قَاهِرُونَ. (سورة الأعراف- الآية 127)

وفي قول الملام من قوم فرعون أي : لفرعون ( أتذر موسى وقومه ) أي : أتدعهم ليفسدوا في الأرض ، أي : يفسدوا أهل رعيته ويدعوهم إلى عبادة ربهم دونك ، يا الله للعجب ! صار هؤلاء يشفقون من إفساد موسى وقومه ! ألا إن فرعون وقومه هم المفسدون ولكن لا يشعرون.

ويقول تعالى: الَّذِينَ يَنْفُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ ۗ أُولَٰئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ. (سورة البقرة - الآية 27 )

فأما المؤمنون فوصلوا ما أمر الله به أن يوصل من هذه الحقوق، وقاموا بها أتم القيام، وأما الفاسقون، فقطعوها، ونبذوها وراء ظهورهم، معتاضين عنها بالفسق والقطيعة؛ والعمل بالمعاصي؛ وهو: الإفساد في الأرض.

وفي السنة النبوية الشريفة أيضا ورد العديد من الأحاديث في مواضع كثيرة ، منها:

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إنما الأعمال كالوعاء إذا طاب أسفله طاب أعلاه، وإذا فسد أسفله فسد أعلاه. أخرجه ابن ماجة في سننه وصححه الألباني.

وفي حديث ابن الدرداء رضي الله عنه قال : قال صلى الله عليه وسلم: (ألا أخبركم بأفضل من درجة الصيام والصلاة والصدقة، قالوا بلى، قال صلاح ذات البين فإن فساد ذات البين هي الحالقة). أخرجه الترميذي في سننه وقال الألباني صحيح.

الحالقة أي: القاطعة والمهية التي تأتي على كل شيء وتحلقه وتقطعُه من جذوره، سواءً من أمور الدِّين أو الدُّنيا؛ لأنَّها تُؤدِّي إلى التشاخُن بين الناس والتهاجُر وربِّما التقاتُل، هذا غيرُ ما فيها من الأثرِ القلبيِّ السيِّئ على الإنسان، فيُفسد قلبه على إخوانه، فلا يكونُ للدِّين والعبادات أثرٌ ظاهرٌ في نفسه أو مجتمعه، وفي الحديث: الحثُّ والترغيبُ على إصلاح العلاقات بين الناس. وفيه أيضا بيان أن إفساد العلاقات بين الناس يهدمُ الدِّين والدُّنيا.

وفي حديث أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (أن الأمير إذا ابتغى الريبة في الناس أفسدهم). أخرجه أبوداود في سننه.

الأمير أي: الحاكم، ويدخلُ في معناه من يتولَّى أيَّ رعايةٍ ومسؤوليةٍ، كالوزير وغيره، وجاء الحديثُ للأمير لأنَّه المرجعُ والمسؤولُ (إذا ابتغى الريبة في الناس)، أي: جعل الأصلَ فيهم التُّهمَةَ وسوءَ الظَّنِّ، وتجسَّسَ على عيوبهم، وأنَّهم في أحوالهم بنِيَّةٍ فَضُحِّهم (أفسدهم) أي: أفسدَ عليهم معاشهم ومعادهم؛ لأنَّه بفعله أذاهم إلى ارتكابِ ما ظنَّ بهم من السُّوءِ ففسدوا، فالإنسانُ لا يخلو من ذنبٍ، فلو أدبَ لكلِّ قولٍ أو فعلٍ لشقَّ ذلك عليه؛ فينبغي للحاكم أن يسرُّ على الناس ما وسَّعه السُّرُّ، فإذا تَبَّعَ ما أمرَ اللهُ بِتَرْكِ تَبَّعَهُ، امتثلَ الناسُ ذلك منه، وكان فيه فسادهم.

وفي الحديث: الحثُّ على التَّعَافُلِ، وعدمِ تَبَّعِ العَوْرَاتِ، وتركِ الناسِ على ظواهرهم.

وفي عصرنا تعددت تعريفات الفساد حسب الزاوية التي ينظر منها له، وفيما يلي عرض لأهم هذه التعريفات:

يعرفه البنك الدولي بأنه سوء استغلال السلطة العامة من أجل الحصول على المكاسب الخاصة، والفساد تبعا لهذا يكون في الحالات التالية:

- قبول أو طلب رشوة من قبل موظف عمومي بغرض تسهيل إجراءات إدارية لفائدة جهة ما أو تسريع إجراءات عقود.
- تقديم رشاي من قبل الشركات أو وسائطها للاستفادة من امتيازات تنافسية وتحقيق أرباح غير قانونية في الأصل.
- استغلال الوظيفة من أجل توظيف الأقارب أو ترقيتهم بطرق غير شرعية.

أما الأمم المتحدة ففي المشروع التمهيدي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد نظرا لعدم الاتفاق على تعريف محدد للفساد، فقد اکتفت بالإشارة إلى صورته كالرشوة واختلاس الممتلكات واستغلال الوظيفة والمتاجرة بالنقود والرشوة في القطاع الخاص وإعاقة السير الحسن للعدالة... إلخ

وفي تعريف منظمة الشفافية الدولية -وهي منظمة عالمية تعنى بالفساد وتجتهد لمكافحة والوقاية منه-، ترى بأنه سلوك الذي يمارسه المسؤولون في القطاع العام أو القطاع الخاص سواء كانوا سياسيين أو موظفين إداريين بهدف إثراء أنفسهم أو أقاربهم بصورة غير قانونية وذلك من خلال سوء استغلالهم للسلطة الممنوحة لهم.

## ثانيا: أنواع الفساد

الفساد ظاهرة اجتماعية واقتصادية وسياسية لا يكاد يخلو منها مجتمع من المجتمعات، غير أن خطورتها وانتشارها يختلف من مجتمع إلى آخر، وتختلف أنواع الفساد باختلاف المعايير التي نعرضها في الآتي:

- 1- الفساد حسب المجال الذي نشأ فيه: ويقسم إلى:
  - الفساد المالي: ويتمثل في الانحرافات المالية ومخالفة القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل المالي في الدولة ومؤسساتها، ومخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية، من مظاهره غسل الأموال، التهرب الضريبي، تزوير العملة النقدية... إلخ.
  - الفساد الإداري: ويقصد به تلك الانحرافات الإدارية والوظيفية والتنظيمية، التي تصدر عن الموظف العام أثناء تأديته لمهام وظيفته.

- الفساد الأخلاقي: وهو الفساد الذي يؤدي بالفرد إلى الانحطاط في سلوكياته بصورة تجعله لا يحكم عقله الذي ميزه الله تعالى به عن سائر المخلوقات، فيستسلم لئزواته ورغباته فينحط إلى أقل الدرجات والمراتب، فينتج عنه انتشار الرذيلة والفاحشة والسلوكات المخالفة للأداب.
- الفساد السياسي: وهو إساءة استخدام السلطة العامة من قبل النخب الحاكمة لأهداف غير مشروعة، كما عرفته الأمم المتحدة بأنه استغلال السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة، من مظاهره غياب الديمقراطية، فقدان المشاركة السياسية، فساد الحكام...
- الفساد الثقافي: ويقصد به الخروج عن الثوابت العامة للأمة مما يفكك هويتها وإرثها الثقافي، وهو عكس الأنواع السابقة يصعب الإجماع على إدانته أو سن التشريعات التي تجرمه كونه يتحصن وراء حرية التعبير والإبداع.
- الفساد الاجتماعي: هو الخلل الذي يصيب المؤسسات الاجتماعية التي أوكل لها المجتمع تربية الفرد وتنشئته، كالأسرة والمدرسة والجامعات ومؤسسات العمل، فالتنشئة الفاسدة تؤدي حتما إلى فساد اجتماعي مستقبلي، من مظاهره عدم تقبل الولاء الوظيفي، عدم احترام الرؤساء في العمل، عدم تنفيذ الأوامر والإخلال بالأمن العام....
- الفساد القضائي: هو الانحراف الذي يصيب الهيئات القضائية مما يؤدي إلى ضياع الحقوق وتفشي الظلم، من أبرز مظاهره المحسوبية والوساطة، قبول الهدايا والرشاوي، شهادة الزور، وهو من أخطر أشكال الفساد يهلك الشعوب والحكومات كونه السلطة التي يلجأ لها الناس لاستعادة حقوقهم المهضومة.
- الفساد الاقتصادي: ويتعلق بالممارسات المنحرفة والاستغلالية والاحتكارات الاقتصادية وقطاعات الأعمال التي تستهدف تحقيق منافع اقتصادية خاصة على حساب المصلحة العامة، وتحدث هذه الممارسات نتيجة غياب الرقابة أو نتيجة ضعف الضوابط والقواعد الحاكمة والمنظمة للمناخ الاقتصادي.
- 2- الفساد حسب الأفراد المنخرطين فيه: ويمكن التمييز بين نوعين:
  - فساد القطاع العام: وهو استغلال النشاط العام خاصة في تطبيق أدوات السياسات المالية والمصرفية مثل التعريفات الجمركية والائتمان المصرفي والإعفاء الضريبي... لأغراض خاصة، حيث يتواطأ الموظفون العموميون معا لتحويل الفوائد والرسوم لأنفسهم بدلا من تحويلها لخزينة الدولة، بطرق مختلفة كالاختلاس، السرقة، الرشوة... إلخ، وهو من أخطر أنواع الفساد المعيقة للتنمية.
  - فساد القطاع الخاص: يتمثل في استغلال النفوذ الخاصة بفضله ما يملكه هذا القطاع من مال للتأثير على الحكومات، ويظهر في شكل هدايا ورشاوي من قبل القطاع الخاص مقابل الإعفاءات والإعانات التي

يقدمها القطاع العام، وينتج عنه تغيير السياسات الحكومية وانحرافها نحو طبقة أو فئة معينة وهي المؤسسات الخاصة ورجال الأعمال... على حساب البسطاء والفقراء، وهنا تكون سيادة القانون معطلة بحيث تسمح للفئة الأولى بممارسة سلطتها عن طريق الاحتكار مثلا.

3- الفساد من حيث حجمه: ينقسم إلى:

- الفساد الكبير: يرتبط هذا النوع بالفساد بالصفقات الكبرى في المقاولات وتجارة السلاح والحصول على التوكيلات التجارية للشركات التجارية الكبرى المتعددة الجنسيات، ويغال هذا النوع من الفساد كبار المسؤولين في الدولة وصناع القرار، من أمثله الاستلاء على المال العام، سحب القروض الضخمة من البنوك، تسهيل حصول رجال الأعمال على قروض ضخمة بفوائد منخفضة وبدون ضمانات، التزوير في المحررات الرسمية بفضله النفوذ للاستيلاء على الممتلكات العامة وغيرها.
- الفساد الصغير: ويشير إلى أشكال الفساد التي تعبر عن سلوك شخصي أو أكثر بالمنظمة، يقوم بع صغار الموظفين عبر الاختلاسات الصغيرة وتلقى الرشاوي وغيرها، ويتسم بأن يكون غير منظم في اغلب الأحيان، يكون في شكل تيسير إجراءات معقدة وتوفير خدمات مقابل رشاوي وهدايا، وعلى الرغم من أنه أقل خطورة من النوع السابق إلا أن له أثر بالغ في تركيبة المجتمع والطبقات الفقيرة خاصة إذا تفشى وصعب السيطرة عليه.

4- الفساد من حيث نطاقه: ويتمثل في :

- الفساد المحلي: هو الذي يتم داخل حدود البلد، ويقتصر على أطراف محليين ويتم عادة عند التقاء القطاع الخاص بالقطاع العام في معاملة ما، وقد يكون الطرفان في القطاع العام ، قد يكون في شكل رشاوي تقدم لمسؤولين حكوميين للحصول على الصفقات مما يخل بقواعد المنافسة، كما يؤدي إلى زيادة تكاليف المشروعات ومن ثم زيادة الأسعار بسبب إضافة قيمة الرشاوي المدفوعة إلى تكاليف المشروع مما يحمل الدولة نفقات إضافية.
  - الفساد الدولي: وهو الذي يتجاوز حدود الدولة، وذلك عند تعامل الدولة مع أطراف خارجية حيث تقوم الحكومات في الدول النامية بشراء معدات ومستلزمات من الخارج ودفع الرشاوي والعمولات للتعاقد مع شركة دون أخرى، ويكون هذا بصفة خاصة في الصفقات الكبرى المتعلقة بالنشاط الاستراتيجي ومشروعات البنية الأساسية، صفقات السلاح... وغيرها.
- 5- الفساد من حيث طبيعة طرفي الفساد: وينقسم إلى:
- الفساد القصري: وهنا يتم إجبار المستهلك أو طالب الخدمة على دفع رشوة وإلا تعطلت مصالحه وتأخر في الحصول على الخدمة.

- الفساد تآمري: أو الاتفاقي وهنا يكون هناك تعاون بين طرفي الفساد بحيث يتفق طرفا الفساد على تجنب الدفع للحكومة ودفع مبلغ أقل للموظف الحكومي، مثل دفع مبلغ لموظف الجمارك للسماح بدخول سلعة خاضعة للضريبة الجمركية بدون تقاضي هذه الضريبة الجمركية أو تخفيضها،
- 6- الفساد من حيث درجة التنظيم: ويتمثل في:
  - الفساد العرضي: وهذا يشير إلى كافة أنواع الفساد الصغيرة والعرضية مما يجعلها تعبر عن سلوك شخصي وليس نظام عام، كالاختلاس، المحسوبية، المحاباة، سرقة أدوات مكتبية أو بعض المبالغ الصغيرة.
  - الفساد المنظم: وينتشر هذا النوع في الهيئات والإدارات والمنظمات المختلفة من خلال إجراء ترتيبات مسبقة ومحددة، تعرف من خلالها مقدار الرشوة وآلية دفعها وكيفية إنهاء المعاملة، بمعنى أن يدير العمل برمته شبكة مترابطة للفساد يستفيد ويعتمد كل عنصر فيها على الآخر.
  - الفساد الشامل: وهو نهب واسع النطاق للأموال والممتلكات الحكومية من طرف صفقات وهمية، أو تحويل ممتلكات عامة إلى مصالح خاصة بدعوى المصلحة العامة.